
الدورات الاقتصادية ومدى تزامنها بين الدول العربية وشركائها الاقتصاديين

د. ناصر بوتلجة

جامعة أبو بكر بالقائد - تلمسان بالجزائر

bouteldja_nacer@yahoo.fr

أ. عطا الله بن مسعود

جامعة زيان عاشور - الجلفة بالجزائر

ben_attallah@yahoo.fr

مقدمة :

يعيش الاقتصاد العالمي اليوم ظاهرة العولمة وما تحمله من إرهابات سياسية وثقافية واقتصادية ، حيث أنه منذ منتصف نهاية القرن الماضي ، أصبحت العولمة السمة الرئيسية في الاقتصاد العالمي ، حيث أسهمت في تحقيق التقارب الزمني بين الدورات الاقتصادية في دول العالم و خاصة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى ، حيث تمتاز هذه الأخيرة بدرجات اندماج وترابط كبيرة مما يجعلها تتأثر بقوة وبسرعة كبيرة ، وتنتقل هذه التقلبات عبر مجموعة من القنوات هي قناة التجارة الدولية في السلع والخدمات وقناة الأسواق المالية وقناة أسعار صرف العملات .

لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة تأثير الاقتصاديات العربية بالدورات الاقتصادية في دول الأزمة وأن كان تأثيرها ليس بالقوة الكبيرة ، غير أن حدة تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية وتزامنه مع الركود في الاقتصاد العالمي أظهرت مدى الارتباط الوثيق للاقتصادات العربية بالأسواق العالمية وبدورات الاقتصاديات في تلك الدول . ولقد كان تأثيرها نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية ، فقد كان انفتاح أسواق المال الخليجية سبب في احمرار مؤشراتته المالية ، واعتماد العديد من الاقتصاديات العربية على الإيرادات النفطية أدى إلى خسائر في الإيرادات نتيجة انخفاض أسعاره ، وبالنسبة إلى الدول الغير النفطية فإن الانكماش في الطلب الخارجي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لها ، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تراجع التدفقات المالية الواردة لها من خلال عائدات السياحة ، وتحويلات المهاجرين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت العوامل الرئيسية في تأثر هذه الدول

إن السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة ويعد إشكالية مداخلتنا هو :

ما مدى التباعد والتقارب بين الدورات الاقتصادية بين الدول الصناعية واقتصاديات الدول

العربية ؟ وما هي قنوات تأثيره ؟

ومن خلال محاولة الإجابة على هذه الإشكالية فإننا سوف نتطرق إلى النقاط التالية :

- مفاهيم نظرية حول الدورات الاقتصادية.
- قياس الدورات الاقتصادية.
- تأثيرات الدورات الاقتصادية العالمية على اقتصاديات العربية.

المحور الأول : مفاهيم نظرية حول الدورات الاقتصادية.

تعرف الدورات الاقتصادية بأنها التقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي، وتتم بأربعة مراحل هي التوسع والركود والتطهير والإقلاع، ويطلق على توجه الدورة الاقتصادية إلى التوسع وهي فترة ملائمة للعمال، فالمؤسسات لها منافذ واسعة، الأرباح مرضية، القروض متوفرة بالنسبة للمستثمرين. ولكنها تؤدي شيئاً فشيئاً إلى توتر إنمائي يترجم بالضاربة البورصية وارتفاع الأسعار لأن هناك طلب متزايد مما يؤدي إلى تزايد في الأجور نتيجة ندرة اليد العاملة ومعدلات الفائدة المرتفعة مما يسبب الركود والذي يعرف غالباً بأنه فترة يتراجع فيها الناتج المحلي الإجمالي لمدة لا تقل عن فصلين متتاليين، ويبدأ الركود من ذروة وينتهي إلى الحضيض. وفقاً إلى المنظمة التي تؤرخ لبداية ونهاية الدورات الاقتصادية وهي المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، فقد تمتعت الولايات المتحدة الأمريكية بفترة طويلة من التوسع الاقتصادي بدأت من أواخر العام 1982 وبلغت الذروة في صيف العام 1990. وقادت ذروة العام 1990 إلى فترة قصيرة من الركود، انتهت في جانفي 1991، تلتها فترة الوسع متسارع وصلت فيها المخرجات إلى كامل إمكاناتها في العام 1994

ويتسبب عادة بظهور بعض الأزمات، انهيار بعض البنوك، أو انهيار في البورصات ونتيجة لهذه الآثار السلبية تأتي مرحلة التطهير وهو نتيجة ايجابية للمرحلة السابقة لأنه سوف يولد ديناميكية جديدة، فالمؤسسات الضعيفة والهشة يكون تم شراؤها من قبل المؤسسات القوية، بما يمكنها من تحقيق وفورات حجم واكتساب حصص سوقية. باعتبار انخفاض السعر والأجور نتيجة الركود، تكون شروط المردودية مجتمعة بما يسمح للاقتصاد بالعودة إلى الإقلاع على قواعد سليمة وفي الأخير يبدأ الإقلاع وهي لا تكون ممكنة إلا بعد مرحلة التطهير، حيث تكون مردودية المؤسسات ممكنة التحقيق، المحزونات تم إعادة تكوينها القروض تصبح أقل تكلفة، وبالتالي تتطلق الاستثمارات ويتسارع الطلب على العمل، الدخل

تتزايد مما يؤدي إلى ارتفاع في الطلب. وعادة ما تستخدم مؤشرات الدورات الاقتصادية كأداة تحليلية للتغيرات المتعاقبة من التوسع وانكماش اقتصادي. ويعتمد حسابها على إحصاءات اقتصادية تعطي دلالات هامة من موجات التوسع والانكماش للدورات الاقتصادية، حيث تصنف هذه المؤشرات إلى ثلاثة مجموعات تتمثل في:

أولاً: مؤشرات اقتصادية أمامية ترتفع وتخفض قبل عدة شهور من حدوث التوسع أو الانكماش الاقتصادي، مثل التغيير في المخزون وعرض النقود.

ثانياً: مؤشرات اقتصادية متزامنة: تصاحب وتتوافق مع التوسع أو الانكماش الاقتصادي مثل الاستهلاك والاستثمار الثابت.

ثالثاً: مؤشرات اقتصادية متباطئة ترتفع أو تنخفض بعدة شهور من التوسع أو الانكماش، مثل التضخم وأسعار الفائدة الاسمية. تتحدد الدورات الاقتصادية في دولة ما بنوعين من العوامل:

1/ عوامل محلية، تتمثل في الصدمات الطلب مثل التغيير في السياسات المالية والنقدية وصدمات العرض التي تؤثر مباشرة في الإنتاج مثل الابتكارات والفنون الإنتاجية

2/ عوامل خارجية مثل الطلب الخارجي والأسعار العالمية للسلع محل التبادل الدولي وتدفقات رؤوس الموال. وتزايد الأهمية النسبية للعوامل الخارجية مع ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة في العالم الخارجي، حيث تزيد الأهمية النسبية للعوامل الخارجية مع ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، حيث تكون بمثابة قنوات لانتقال الدورات الاقتصادية من دولة لأخرى.

إن علاقة الارتباط بين التجارة والدورات الاقتصادية بين الدول أطراف التبادل التجاري، يشوبها بعض الغموض. حيث يذهب فريق من الاقتصاديين إلى اعتبار التجارة أحد العوامل الهامة المؤثرة في حدوث الدورات الاقتصادية، في حين يقر آخرون بضعف العلاقة بينهما

أوضحت دراسة (Rose و Frankle 1997) أن كثافة التجارة بين الدول الصناعية تؤدي إلى تزامن الدورات الاقتصادية، حيث أنه بمثابة قناة لانتقال الصدمات في ما بينهم. ومن أهم أوجه النقد لما ساقه هو افتراض أن الدول التي يكون بينها روابط تجارية وتقارب في الدورات الاقتصادية، ينبغي أن تشترك في عملة موحدة وفقاً لنظرية العملة المثلى.

وقامت دراسة (Traistaru 2004) على تقدير درجة تزامن الدورات الاقتصادية بين الدول أعضاء الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (1995-2003)، وتحليل تشابه الهياكل الاقتصادية وكثافة التجارة البينية كقنوات رئيسية لتحقيق التزامن. وخلصت إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة.

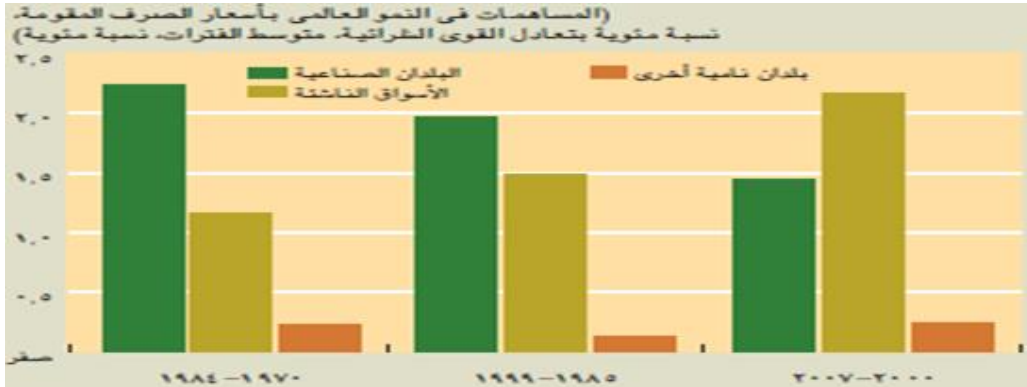
هدفت دراسة (Riuz 2008) إلى البحث تأثير الروابط التجارية والمالية الشائبة على تقارب الدورات الاقتصادية، تطبيقا على اقتصاد صغير مفتوح هو الاقتصاد الاسباني خلال الفترة 1997-2004. توصلت إلى إن التشابه في الهياكل الإنتاجية والروابط التجارية يعزز من عملية التقارب في حين أن الروابط المالية الشائبة ترتبط بها عكسيا. وقد يترتب على زيادة الروابط التجارية زيادة الروابط المالية، نظرا لأنها تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الموجهة للصادرات أو لأنها تزيد القروض الدولية. وأيدت نتائج دراسة (Siedschlg 2009). علاقة الارتباط بين كثافة التجارة و التكامل المالي. من ناحية والتقارب في الدورات الاقتصادية من ناحية أخرى، بين أيرلندا وشركائها التجاريين خلال الفترة (1983-2006).

المحور الثاني: قياس الدورات الاقتصادية.

يتمثل النهج التقليدي في قياس الدورات الاقتصادية في البحث في تقلبات الناتج القومي، أو الناتج المحلي الإجمالي، حول معدل اتجاه مطرد للنمو. بطبيعة الحال، يمكن حتى لهذا المعدل للاتجاه العام لنمو اقتصاد ما أن يتغير بمرور الزمن، مما يجعل تحديد نقاط التحول في الدورات الاقتصادية أمر صعبا. وعلاوة على ذلك فالناتج ليس مؤشر واحد من المؤشرات الاقتصادي. هناك تقليد طويل الأمد من استخدام مجموعة أكبر من المتغيرات الاقتصادية الكلية لتبين نقاط التحول في الدورات الاقتصادية الوطنية. وتعتبر الأزمات المالية وفترات الانكماش الاقتصادي في العالم الثالث أحداثا عالمية هامشية، لأنه لا يمثل سوى خمس الإنتاج العالمي، ولا يؤثر كثير التقلبات الكبرى في هذا الخمس من الإنتاج العالمي بالنسبة إلى الإنتاج العالمي الكلي.

لكن المظهر تغير بشكل لاقتا، حيث تبوأَت الاقتصاديات الناشئة مكانة، حيث أصبحت تمثل حوالي 40 بالمائة من مجموع الناتج العالمي، بعدما كانت يبلغ في الماضي حوالي 25 بالمائة قبل عقدين، وقد احتلت الصين المراتب الأولى، حيث حققت نمو يقدر 9.5 خلال العشرين سنة الماضية. وقد أثارت هذه التغيرات اللافتة النظر في النظام الاقتصادي العالمي تساؤلات حول مدى صحة المقولة عندما تصاب أمريكا بالبرد تعطس أوروبا، ألا أن الملاحظ أن الدورات الاقتصادية العالمية، قد أصبحت أكثر تباعد، لأن النمو الاقتصادي الناشئة استمر قويا على الرغم من النمو الضعيف في الولايات المتحدة واليابان واقتصاديات الصناعية.

الشكل رقم (01) : النفود الاقتصادي المتنامي لبلدان الناشئة



المصدر: ايهان كوزي ، كريستوفر أو تروك ، وايسواراساد، مامدى التبعاد وما مدى التقارب مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 2008 ، المجلد 05 ، العدد 02 ، ص 39

المحور الثالث: تأثيرات الدورات الاقتصادية على الاقتصاديات العربية.

لقد تعرضت غالبية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية خلال عامي 2007-2010 إلى ركود أمتد إلى الدول العربية ولقد تباين حجم التأثير، وذلك حسب طبيعة اقتصادياتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي. ولغرض التحليل يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات . فالمجموعة الأولى وهي دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتميز بأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف كبير على الأسواق المالية العالمية ، فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز، كانت القنوات الرئيسية الامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصادياتها . أما ¹المجموعة الثانية فتعتر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباط مباشر بالأسواق العالمية ، إلا أن اقتصادياتها تعتمد على الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثير على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول والمسيرة للدورة الاقتصادية العالمية ، أي أن النفقات الحكومية ترتفع مع ارتفاع إيرادات النفط مع انخفاض تلك الإيرادات وذلك في معظم تلك الدول أما ²المجموعة الثالثة فهي دول يعتمد على القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض المحلي ، وبالتالي لا تتأثر اقتصادياتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة وشركائها التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. ففي جانب المعاملات السلعية. تعتمد صادرات هذه الدول على أسواق الدول المتقدمة

¹ المجموعة الثانية : الجزائر، السودان، ليبيا واليمن

² المجموعة الثالثة : الأردن، تونس، سورية، لبنان، مصر، المغرب وموريتانيا

بالدرجة الأولى، وكذلك الأمر في جانب المعاملات والخدمات كإيرادات السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتؤدي تقلبات الدورة الاقتصادية ومعدلات النمو في الدول المتقدمة، في ضوء الركود الناجم عن الأزمة إلى المخاطر تباطؤ النمو في دول المجموعة الثالثة، وذلك من خلال تراجع أداء قطاعاتها التصديرية عالية الانكشاف على أسواق الدول المتقدمة وتراجع التدفقات المالية إليها من خلال تراجع إيرادات وحجم السياحة وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر وإزاء القيام بتحليل مقارنة لتأثيرات الأزمة على الاقتصاديات العربية حسب المجموعات الثلاث المذكورة، فإن امتداد الأزمة يعزى إلى أمرين أساسيين:

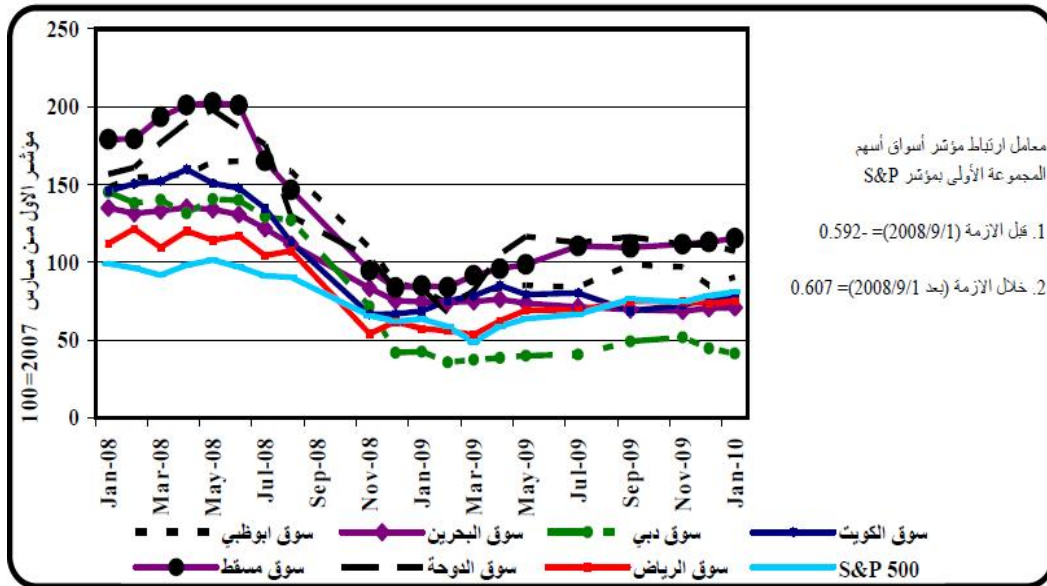
أولاً: عوامل مالية تتعلق بدرجة انكشاف القطاع المصرفي والمالي في الاقتصاد على أسواق المال العالمية،

ثانياً: العوامل التجارية التي ترتبط بالشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية.

دول المجموعة الأولى شكلت العوامل المالية المتعلقة بالانكشاف على أسواق المال العالمية أهم قنوات امتداد الأزمة إلى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. فقد شهدت دول مجلس التعاون في الأعوام التي سبقت الأزمة طفرة في الموارد المالية الناجمة عن الزيادات الضخمة في الإيرادات النفطية والتدفقات الرأسمالية الأجنبية لتمويل المشاريع الكبرى القائمة في عدد من هذه الدول، بالإضافة إلى التوسع في الائتمان المصرفي والمقدم للقطاع الخاص. ومع تفاقم الأزمة المالية في الدول المتقدمة وانكماش الطلب العالمي إثر ذلك، والتراجع الحاد للأسعار في أسواق النفط العالمية خلال النصف الثاني من عام 2008، تقلصت الفوائض المالية لدول المجلس كما تقلصت أيضاً السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى خروج التدفقات المالية الأجنبية والتي دخلت أسواق المال الخليجية لأغراض المضاربة، وبالتالي تراجعت ثقة المستثمرين في الأوضاع الاقتصادية المحلية. ولقد تزامنت هذه الأوضاع مع شح السيولة في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى بعدد من دول المجلس إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي للمشاريع الكبرى فيها، إضافة إلى أن العديد من القروض المستحقة للمؤسسات المالية العالمية خلال الأزمة كانت هي أيضاً بحاجة إلى إعادة التمويل مما أدى إلى تعرض عدد من شركات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص (مثلما حدث في أزمة ديون دبي) لمخاطر إعادة جدولة الدين القائم في ذمتها وزيادة تكلفة التمويل وتراجع الاستثمارات في تمويل مشاريع التطوير العقاري وشراء العقارات، ولقد نجم عن ذلك كله تأجيل تنفيذ العديد من مشاريع التطوير العقاري. وتقيد تقارير دولية أن المشاريع التي تم تأجيلها أو تجميدها في دول مجلس التعاون، في نهاية عام 2009 تقدر بحوالي 575 مليار دولار، وذلك بالمقارنة مع إجمالي المشاريع التي كانت قيد التنفيذ والتي تقدر بحوالي 2.5 تريليون دولار في نهاية عام 2008.

وتجلت انعكاسات الأزمة العالمية في أعقاب إفلاس بنك (Brothers Lehman) الاستثمار سبتمبر 2008 ، حيث تراجع مؤشرات أسواق الأوراق المالية العالمية إثر ذلك، وجاء الأثر جلياً بالنسبة لأسواق الأوراق المالية في دول المجلس. وتقدر الخسائر في القيمة السوقية للأسواق الخليجية بنحو 41 في المائة أو ما يعادل 400 مليار دولار خلال الفترة سبتمبر - ديسمبر 2008 كما تعرضت مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية لتقلبات عدة وأصبحت عدوى أسواق الأسهم الخليجية بالأزمة العالمية ظاهرة بصورة واضحة. فمثلاً عند مقارنة معامل ارتباط مؤشرات أسواق أسهم دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة مع مؤشر سوق الأسهم الأمريكية قبل وخلال الأزمة يتحول اتجاه معامل الارتباط من علاقة عكسية قبل الأزمة إلى علاقة مساييرة (طردية) خلال الأزمة،

الشكل (02) :اتجاه مؤشرات أسواق الأسهم لدول المجموعة ومؤشر S&P500



المصدر: صندوق النقد العربي - قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

غير أن المصارف الخليجية تمكنت، بصورة عامة، من تحقيق نتائج مالية جيدة نسبياً في نهاية بعد أن قامت بامتصاص جزء من الخسائر الناجمة عن الأزمة. ولقد ساهم ذلك في احتفاظ القطاع المصرفي في جميع دول المجلس بمعدلات عالية لكفاية رأس المال، قبل وخلال لأزمة، وبالتالي لم تؤثر زيادة القروض المتعثرة كنسبة إلى إجمالي القروض على النتائج المالية للقطاع المصرفي كثيراً، في نهاية عام 2009 ، حيث حقق القطاع صافي أرباح، وإن جاءت أقل بكثير مقارنة بنتائجه المالية قبل نشوء الأزمة،

الجدول رقم (01) : مؤشرات أداء وسلامة القطاع المصرفي في المجموعة الأولى.

معدل العائد على حقوق المساهمين (%)	معدل العائد على الأصول %		نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض غير المنتظمة (%)		نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (%)		معدل كفاية رأس المال (%)			
	2009	2007	2009	2007	2009	2007	2009	2007		
12.1	22.0	1.5	2.0	79.0	100.0	4.6	2.9	20.3	14.0	الإمارات
10.6	18.4	1.2	1.2	60.3	74.0	3.9	2.3	19.6	21.0	البحرين
25.8	28.5	2.0	2.8	89.8	142.9	3.3	2.1	16.5	20.6	السعودية
14.2	14.3	2.2	2.1	113.8	111.8	2.8	3.2	15.5	15.8	عمان
19.3	30.4	2.6	3.6	84.5	90.7	1.7	1.5	16.1	13.5	قطر
6.9	29.4	0.8	3.6	38.5	48.2	9.7	3.2	17.2	19.4	الكويت

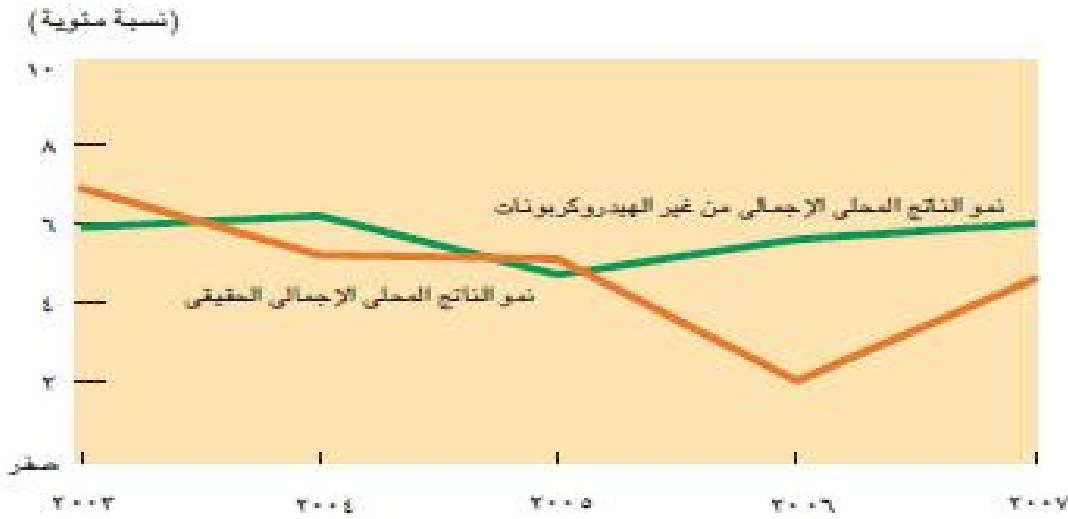
المصدر : بيانات صندوق النقد الدولي 2010.

دول المجموعة الثانية:

لم يتأثر القطاع المصرفي والمالي المحلي في دول المجموعة الثانية (الجزائر، السودان، ليبيا واليمن) بتداعيات الأزمة المالية العالمية لكونه أكثر انغلاقاً وغير مرتبط بالنظام المصرفي والمالي العالمي بصورة مباشرة حيث لم يتعرض سوق الأوراق المالية لدول المجموعة للتقلبات في القيمة السوقية نظراً لصغر حجم التداول وقلّة عدد الشركات المدرجة فيها، بالإضافة إلى انغلاقها النسبي أمام الاستثمار الأجنبي.

إلا أن اقتصاديات دول المجموعة تأثرت من جراء انخفاض الطلب على النفط والناجم عن الركود في الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة المالية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت كل من الجزائر وليبيا العضوين في منظمة أوبك، بخفض حصصهما الإنتاجية خلال عامي 2008 و 2009 وذلك تطبيقاً لقرار منظمة أوبك بتخفيض حصص الإنتاج. ونتيجة لتلك العوامل، تراجع ، حجم الصادرات النفطية لدول المجموعة بنسبة 28 في المائة في المتوسط في عام 2009 مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 2 في المائة في عام 2008 وفي جانب آخر، شهدت اقتصاديات دول المجموعة الثانية نمواً ملحوظاً في نشاط القطاع غير النفطي، خاصة في الجزائر وليبيا. فبالنسبة للجزائر، جاءت نسب النمو جيدة للقطاع غير النفطي في ضوء الزيادة الكبيرة في المحصول الزراعي للحبوب، وكذلك استمرار الإنفاق العام بمستويات عالية في تطوير البنية التحتية في إطار البرنامج الوطني لتطوير البنية التحتية، فضلاً عن تراكم الفوائض النفطية قبل بروز الأزمة

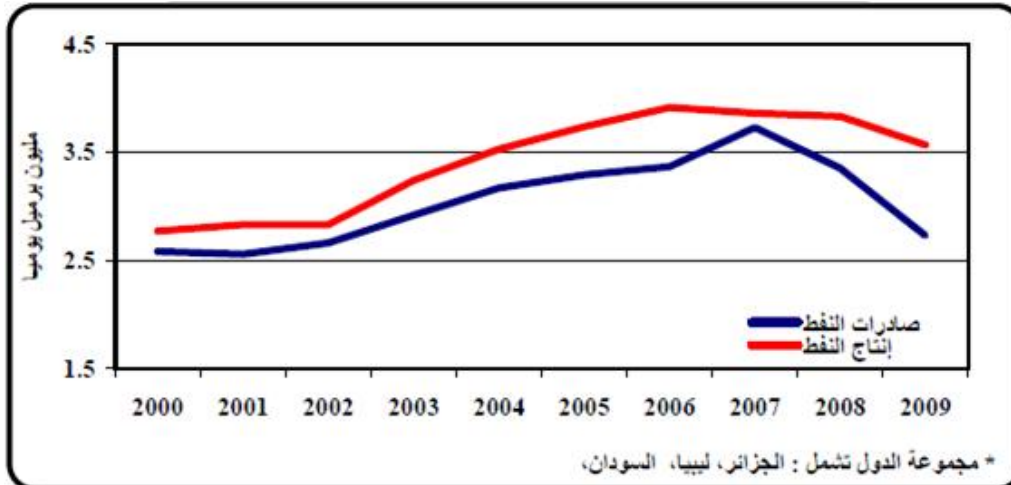
الشكل (03) نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر.



المصدر : بيانات صندوق النقد الدولي 2008.

وفي ليبيا شهد أيضاً القطاع غير النفطي نمواً سريعاً في ظل زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والتشييد. أما في السودان واليمن، فقد سجل القطاع غير النفطي معدلات نمو مرتفعة على غرار الجزائر وليبيا خلال الطفرة النفطية وإن كان بوتيرة أقل، وذلك في ظل توافر الإيرادات النفطية قبل نشوء الأزمة. غير أن التراجع في الإيرادات النفطية إثر انخفاض أسعار النفط العالمية أثر سلباً على النشاط الاقتصادي غير النفطي.

الشكل رقم (04) : إنتاج الصادرات النفط للمجموعة الثانية (2009-2000).



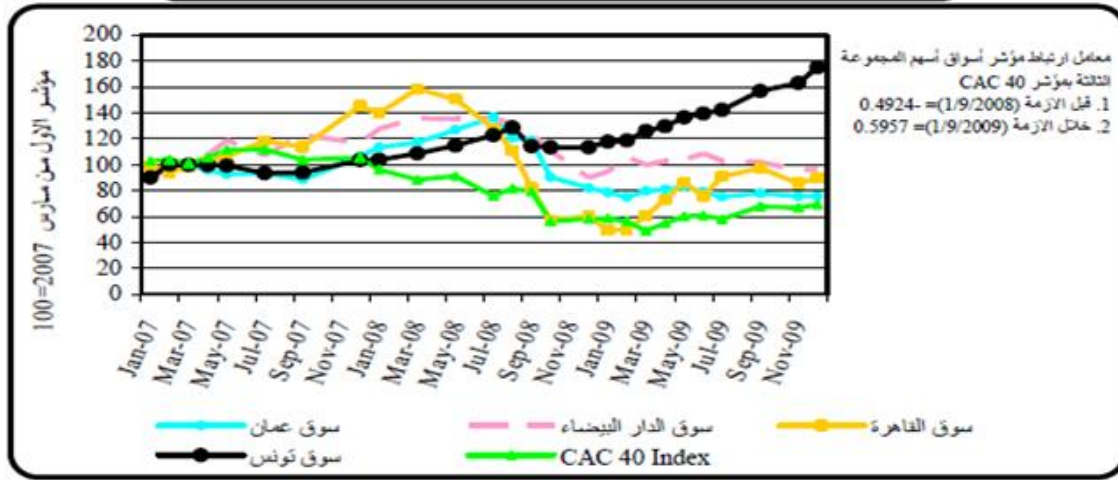
المصدر : منظمة أوبك، التقرير الإحصائي السنوي.

دول المجموعة الثالثة :

أدى الانكشاف المحدود على أسواق المال العالمية للقطاع المصرفي والمالي المحلي في دول المجموعة الثالثة (الأردن، تونس، سورية، لبنان، مصر، المغرب وموريتانيا) إلى تقليل تأثيرات الأزمة المالية العالمية المباشرة على هذه الدول. غير أن ارتباط اقتصاديات دول المجموعة بصورة وثيقة بالنشاط الاقتصادي والطلب في الدول المتقدمة، وذلك في جانب المعاملات السلعية والمتمثلة في تركيز اتجاهات صادرات عدد من دول المجموعة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وكذلك في جانب المعاملات الخدمية والرأسمالية والمتمثلة في تحويلات عمالتها بالخارج وإيرادات السياحة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك فإن انكماش الطلب في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود، كان له الأثر السلبي على صادرات دول المجموعة الثالثة، وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وبوجه عام، تمكن القطاع المصرفي والمالي المحلي في دول المجموعة من تجنب الآثار السلبية الحادة التي شهدتها عدد من دول الاقتصاديات الناشئة خلال الأزمة المالية، وذلك لكون المعاملات الخارجية للمصارف المحلية في غالبية دول المجموعة تخضع للقيود على حرية التدفقات الرأسمالية، حيث تلتزم المصارف المحلية ومؤسسات القطاع الخاص بسقوف محددة للاستثمار في الخارج وذلك للحد من انكشاف أصولها الأجنبية على المخاطر الاستثمارية العالية مثل التي شاهدها أسواق المال العالمية خلال الأزمة. وفي جانب الاقتراض، يعتمد القطاع المصرفي والمالي المحلي في معظم دول المجموعة على الموارد الادخارية والمالية المحلية.

وحتى قبل اندلاع الأزمة لم تتأثر أسواق الأوراق المالية لدول المجموعة الثالثة بالتقلبات التي شاهدها أسواق الأسهم العالمية، لأن الغالبية العظمى من المستثمرين في أسواق الأسهم المحلية هم أفراد من دول المجموعة مع تواجد محدود للاستثمار الأجنبي المؤسسي في عدد من الأسواق ذات السيولة المرتفعة. غير أن التطورات التي شاهدها أسواق الأسهم العالمية منذ تفاقم الأزمة العالمية في الربع الأخير من عام 2008 أثرت سلباً على أسواق الأسهم لعدد من دول المجموعة الثالثة بسبب التقلبات الحاصلة في الأسواق الدولية، ومنها الأوروبية بوجه خاص. فعلى سبيل المثال، تحول اتجاه معامل ارتباط مؤشرات سوق الأسهم لدول المجموعة مع مؤشر سوق الأسهم الفرنسي (CAC 40) من علاقة عكسية قبل الأزمة إلى علاقة مسايرة خلال الأزمة.

الشكل (05): اتجاه مؤشرات أسواق الأسهم لدول المجموعة الثالثة ومؤشر CAC40



المصدر : صندوق النقد العربي - قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

أما في جانب التمويل الخارجي، وفي ضوء شح السيولة العالمية وما ترتب عنها من ارتفاع في تكلفة الإقراض في الأسواق العالمية، فقد تمكن عدد من دول المجموعة الثالثة من تمويل الموازنة من المصادر المالية في السوق المحلية، حيث سجلت السيولة النقدية المحلية معدلات نمو عالية نسبياً. هذا وقد تزامن اقتراب الحكومة من السوق المحلية مع تراجع نمو القروض المصرفية للقطاع الخاص، والذي يعزى إلى عوامل الطلب والعرض والناجمة عن الأزمة العالمية. وفي هذا الصدد، تراجع الطلب على الائتمان المصرفي في ضوء انكماش الطلب الخارجي وانخفاض التجارة العالمية، كما أن أجواء عدم اليقين التي أحدثتها الأزمة العالمية في الأسواق المحلية أدت بالمصارف التجارية إلى إتباع سياسة احترازية تتمثل في عدم التفريط في الموارد المتاحة لها تفادياً لتزايد حالات التعثر وعدم السداد، وذلك بالرغم من توافر السيولة لقد أدى ركود الطلب العالمي أدى إلى تباطؤ صادرات دول المجموعة وتراجع استثمارات القطاع الخاص وما صاحبه من تراجع الطلب على الائتمان المصرفي. وبالرغم من ذلك لم يتأثر أداء القطاع المصرفي في غالبية دول المجموعة، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى الجهود التي بذلتها هذه الدول لإصلاح وتحديث القطاع المصرفي، وذلك في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية والذي انتهجته في وقت مبكر. ولقد تمكنت هذه الدول من إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المحلي بما أدى إلى زيادة معدلات كفاية رأس المال وتخفيض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض مع تحسين نوعية المحافظ الائتمانية لدى المصارف. كما ساهمت هذه الإصلاحات في تعزيز مناعة القطاع المصرفي لمواجهة الصدمات الخارجية. وحقق اقتصاديات هذه الدول معدلات نمو يقدر متوسطها بنحو 4.5 في المائة في عام 2009، وذلك مقارنة بمتوسط معدلات نمو بنحو 6 في المائة خلال

الفترة ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي معدلات تفوق ما سجله العديد من دول الاقتصاديات الناشئة.

وفي مجال السياسة النقدية، فقد قامت السلطات النقدية في دول المجموعة الثالثة بجهود حثيثة لتقليل آثار الأزمة العالمية على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات السياسة المتاحة لديها، ولقد كان مردود هذه السياسة جيداً على القطاع المصرفي والمالي مع تراجع الضغوط التضخمية في الاقتصاد. وتعمل دول مثل تونس ومصر والمغرب على تهيئة الظروف الملائمة. لتنفيذ سياسة استهداف التضخم **Inflation Targeting Policy** لتحقيق استقرار الأسعار. إلا أن لأزمة المالية العالمية أظهرت الحاجة لاستمرار السلطات النقدية في عدد من دول المجموعة في تعميق الإصلاحات الهيكلية للقطاع المصرفي، كالاستمرار في تقليص نسبة القروض غير المنتظمة، والعمل على تطبيق معايير بازل II لكفاية رأس المال المرجح بالمخاطر. وزيادة الشفافية المصرفية أمام المستثمرين والمودعين إزاء المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية وتعزيز الدور الرقابي على الأنظمة المصرفية المحلية وذلك لتجنب المخاطر النظامية. ومن الأهمية أيضاً بمكان الاستمرار في انتهاج وتعميق الإصلاح الاقتصادي في دول المجموعة لدعم مناعة الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها الأزمة العالمية. ففي ظل انخفاض الصادرات الناجم عن انكماش الطلب الخارجي وتراجع تحويلات العاملين الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية بالخارج، تدهور وضع ميزان الحساب الجاري لدول المجموعة الثالثة وسارعت هذه الدول بوضع وتنفيذ حزمة من الإجراءات لزيادة الإنفاق العام وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي.

وبذلك فقد تفاقم عجز الموازنة وتدهورت مؤشرات الأداء المالي التي التزمت تلك الدول بتحقيقها في إطار تنفيذها لبرامج الإصلاح الاقتصادي. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من دول المجموعة، فلم يتأثر كثيراً رصيد الديون القائم كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن قيام بعض دول المجموعة باستخدام الاحتياطييات الخارجية التي تراكمت لديها خلال الطفرة الاقتصادية لما قبل الأزمة، كما تمكنت دول أخرى ضمن هذه المجموعة من الاعتماد على السيولة المتاحة لدى المصارف التجارية المحلية لتمويل العجز في الموازنة مع ارتفاع طفيف في العائد على الإصدارات الجديدة الأذونات الخزينة.

وعلى الرغم من أن توقعات مؤسسات التمويل الدولية تشير إلى التحسن المقبل في الطلب والنمو العالميين، فإن استمرار التقلبات في أسواق المال العالمية والغموض في اقتصادي الدول المتقدمة قد يوحى بتزايد الآثار السلبية مستقبلاً. وقد يستمر عزوف القطاع الخاص عن المخاطرة بالاستثمار وبقاء نمو الائتمان المصرفي

للقطاع الخاص ضعيفاً. وبذلك قد تستمر الحكومة في دول المجموعة في انتهاج سياسة مالية توسعية ومعاكسة للركود الاقتصادي والاستمرار في الإجراءات التحفيزية للنشاط الاقتصادي كتقديم الحوافز الضريبية لبعض الأنشطة الإنتاجية والتصديرية. إلا أن انتهاج الإجراءات المالية التوسعية قد يؤثر على الوضع المالي القابل للاستدامة Fiscal Sustainability في المدى المتوسط، وعليه ، يصبح من الضروري العمل على العودة إلى تحقيق المؤشرات المالية المستهدفة قبل الأزمة، والتي تضمن استقرار الاقتصاد الكلي. ولذلك تبرز الحاجة إلى استئناف مسيرة الإصلاحات الهيكلية في مجال ترشيد الإنفاق العام، وتحسين الشفافية المالية والقيام بالمزيد من الإصلاحات في جانب الإيرادات، كرفع مستوى الإيرادات الضريبية وحجم مساهمتها في إجمالي الإيرادات من جهة أولى، وتقليل التكلفة الإدارية وإزالة التشوهات على الحوافز الاقتصادية.

خاتمة

أن الدورات الاقتصادية هي نبض مشترك لمختلف الاقتصاديات ، غير أن حركاته ليست منظمة تماما وليست قابلة للتوقع ، ولا توجد طريقة تسمح بالتنبؤ باضطرابات النشاط لاقتصادي وتفيد دراسة الدورات الاقتصادية أنها فقدت عالميته وتحولت إلى مجموعات حيث تفيد النتائج ، إن التكامل التجاري والمالي المتزايد لا يرتبط بالضرورة بالتقارب العالمي للدورات الاقتصادية ، غير أن هناك بعض الحقائق تثبت أن هناك تقارب في دورات الأعمال يتم على المستوى مختلف ، لقد أدى التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الصناعية وفيما بين الاقتصاديات الناشئة إلى ظهور دورات اقتصادية بين هاتين المجموعتين من البلدان

تشير بوادر تعالفي الاقتصاد العالمي إلى تحسن أداء نموه في نهاية عام 2010- 2011 ، غير أن ظهور مخاطر جديدة أصبحت تهدد استمرار هذا النمو في الأجل القصير، ويمكن تحديد هذه المخاطر في ثلاث مجالات رئيسية. فالمجال الأول، يتعلق بتبعات أزمة الديون التي اندلعت في عدد من الدول الأعضاء في منطقة اليورو وعلى رأسها اليونان وإيطاليا ، والتي أصبحت تهدد استقرار الأسواق المالية الأوروبية وبالتالي فقدان الثقة في عملة اليورو وما يترتب عن ذلك من تراجع في معدلات النمو خاصة في ضوء البرامج التقشفية التي بدأ عدد من الدول الأوروبية في تطبيقه. والمجال الثاني للمخاطر التي تهدد استمرار النمو هو تزايد التدفقات المالية إلى عدد من الدول النامية الواقعة في جنوب آسيا وفي أمريكا اللاتينية، وذلك في ضوء السياسات النقدية التوسعية في الولايات المتحدة والتي يطلق (Quantitative Easing) عليها وكذلك في دول متقدمة أخرى ، (والتي ساهمت في خروج رؤوس الأموال التي كانت تبحث عن عوائد أفضل وربحية أكبر. ولقد تسببت التدفقات المالية الضخمة سواء في صورة أموال ساخنة أو استثمار أجنبي مباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية في ارتفاع قيمة العملات الوطنية للدول النامية المعنية، وبالتالي إضعاف تنافسية اقتصادياتها في الأسواق العالمية. وقد أدى بهذه الدول إلى فرض قيود لإعادة تنظيم دخول هذه الأموال الأجنبية إلى أسواقها المحلية.

أما المجال الثالث للمخاطر التي تحدى بمستقبل النمو في الدول النامية ومنها الدول العربية ، فيتعلق بارتفاع أسعار السلع الغذائية، حيث أن الدول العربية تعتبر في غالبيتها العظمى دولاً مستوردة في الدرجة الأولى، للحبوب وغيرها من السلع الغذائية الضرورية، الأمر الذي يهدد بتدهور موازينها التجارية ويحث على استمرار السلطات في دعم أسعار هذه السلع لتجنب تأثيراتها الاجتماعية على الطبقات الفقيرة والعاطلة عن العمل في الدول العربية. وكل هذه المخاطر قد تعمل على تأخير استئناف مسيرة الإصلاح الاقتصادي والعودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي لما قبل الأزمة.

المراجع المعتمدة :

- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ط01 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005. Ñ
- بول أ. سامويلسون (ترجمة مصطفى موفق) ، علم الاقتصاد 02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993. Ñ
- حمدي أحمد العناني ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، طبعة الأولى ، دار المصرية اللبنانية .1995. Ñ
- جمال الدين زروق ، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على الاقتصادات العربية ، مجلة دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، الإمارات ، 2011. Ñ
- نشوى مصطفى ، كثافة التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2011. Ñ
- ايهان كوزي ، كريستوفر أو تروك ، وايسواربراساد ، ما مدى التباعد وما مدى التقارب مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 2008 ، المجلد 05 ، العدد 02. Ñ
- صندوق النقد العربي ، قاعدة البيانات أسواق الأوراق المالية العربية. Ñ
- منظمة أوبك ، التقرير الاحصائي السنوي 2010. Ñ
- بيانات صندوق النقد الدولي 2008. Ñ
- بيانات صندوق النقد الدولي 2010. Ñ